مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية
قراءة للبيئة الإقليمية الخليجية

د.لمى مضر الامارة وأ.م.د. خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

المقدمة

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 (التوقيع على ميثاق تأسيسه) في ابو ظبي، من قبل ست دول خليجية (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والسعودية، والكويت، وسلطنة عمان). هذه الدول لها سماتها الخاصة من حيث نظمها السياسية والثقافية والاقتصادية، وصفة التواجد على الخليج العربي.

وخلال الفترة 1981–2008 شهد المجلس التعاطي مع تحديات بارزة لعل أهمها: حربي الخليج الاولى والثانية، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. فضلا عن عدم استقرار اسعار مواردها الاقتصادية في السوق العالمية، علاوة على بروز تهديدات متشابكة داخلية (حركات متشددة) وإقليمية (الطموحات الايرانية وسياسات العراق)، ودولية (سياسات الولايات المتحدة الأمريكية). واتيحت فرصة لتقييم اداء المجلس من خلال تتبع انجازاته ورصد آلياته في التعامل مع التحديات التي واجهته، والتعاطي مع البدائل التي تمكنه من زيادة قدرته شعوب دوله، وتزيد من معدلات رفاهيتهم واستقرار إقليمهم.

1. توافر الإرادة السياسية لدى قادته للمحافظة على بقائه واستمراره حتى لا تخفت ديناميته، وكان من ابرز الآليات في هذا الصدد الدالة على الإرادة السياسية هي إنشاء الأجهزة المختلفة، وجعل اجتماعاتها دورية، وبضمنها اجتماعات القمة للزعماء الخليجيين.
2. التنسيق في التعاطي مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية.
3. استشعار قياداته بحجم التحديات المشتركة، والمصير المشترك، وضرورات التضامن الخليجي بصددها.

الا انه في المقابل، حسبت على المجلس: ان خطوات التقارب أو التنسيق المشترك بين دوله لا زالت محدودة وبطيئة، دون الطموح مقارنة بما اريد أو يراد له كطموح، كما ان الواقع

الـداخلي والإقليمـي اصـبح يفـرض متطلبـات تشـكل تحـديا امـام المجلـس ودولـه، وباتـت تفـرض ضرورات في احداث تنسيق اكبر فيما بينها، وخصوصا مسالة الحركات المتشددة ذات الأنشطة العـابرة للحـدود، وطموحـات جمهوريـة إيـران الإسـلامية ومشـروعها السياسـي الإقليمـي، ووضـع العراق؛ حيث لوحظ انه لا يوجد اتفاق فيما بين تلك الدول على التعاطي مع هذا الواقع على نحو يعكس عقود الإنشاء والتعاون الثلاث.

ما تقدم يدفعنا إلى التعاطي مع مشكلة قائمة، ما هو مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار بيئة إقليمية باتت تفرض ضغوط ومطالب نحو إحداث ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة؟

ونحن نفترض هنا الآتي: ان تغير البيئة المحيطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (متغير مستقل)، باتت تفرض (متغير تابع) على دوله ضرورة اعادة صياغة التنظيم المؤسسي، أي المجلس، اذا ما اراد المجلس ودوله استمرار فاعليته خلال المستقبل المتوسط.

وعليه نتساءل: ما هي المتغيرات المؤثرة أو التي ستؤثر في صياغة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وما هي الاحتمالات المطروحة امام المجلس خلال المستقبل المتوسط؟ ما الذي يدفع لحدوث كلا منها؟ وما الذي يعيق إمكانية حدوث ايا منها؟ وايا منها يشكل بديلا مقبولا في الإطار الخليجي، من حيث كلفه السياسية والاقتصادية؟
وفي ضوء ذلك،سيقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، وهي:

أولا: قراءة في واقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1-نشأة مجلس التعاون لخليجي

بدأت المشاورات حول مسالة التعاون الخليجي في مؤتمر وزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي بين كل من (الإمارات العربية المتحدة المملكة، البحرين، قطر، العربية السعودية، الكويت، سلطنة عُمان. فضلا عن العراق وإيران)، وذلك نتيجة تطورات الأحداث السياسية في المنطقة وهي التطورات التي طرحت مسالة أمن الخليج العربي على طاولة النقاش بين دول الإقليم، وتم عقد هذا المؤتمر في مسقط خلال عام 1976[21]. الا انه على الرغم من التقارب في التوجهات حول مسالة امن الخليج، فان هذا التقارب لم يتمخض عنه اي نوع من انواع التحالفات بين دول هذه

1-فؤاد حمدي بسيسو: مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الإستراتيجي العربي المتوازن. مجلة المستقبل العربي، بيروت. ايلول 1981، ص39.

2

المنطقة. فالعراق وإيران رأتا ان مسؤولية الأمن تقع على عاتق دول المنطقة بالدرجة الأساس. ورأت باقي الدول الخليجية، وبدرجات متفاوتة، ان تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب البحث عن حلفاء في النظام الإقليمي والدولي بصفته الخيار الوحيد لتحقيق الأمن الإقليمي. وقد شكلت الخلافات السياسية بين إيران والعراق احد المعوقات الرئيسة الحائلة دون ايجاد نوع من التنسيق بين دول المنطقة حول مسالة الأمن الخليجي[3].

وحدث خلال نهاية عقد سبعينيات القرن العشرين تغيير سياسي في إيران(الثورة الايرانية وتغيير نظام الحكم)، والذي ادى إلى انهيار مبدأ نيكسون القائم على الاعتماد على القوى الإقليمية (سياسة العمودين) لضمان استقرار الإقليم، ولاحتواء أخطار الراديكالية والمحافظة على المصالح الغربية في الإقليم، وظهر بدلا منه (تفاهم) عراقي–سعودي لاحتواء الخطر الإيراني[4]. ومن ثم جاء التطور الثاني في الاحداث والمتمثل في التدخل السوفيتي في افغانستان في عام 1979 الذي جعل القوات السوفيتية على بعد ما يقارب 800 كم من منابع النفط[5]. وهو الأمر الذي رأت فيه دول الخليج العربية تهديدا مباشرا لها وعدته خطوة سوفيتية اولى للتحرك تجاه الخليج[6]. وجاء التطور الثالث، متمثل بالحرب العراقية الإيرانية في ايلول 1980 وهو الحدث الذي اشغل القوتان الإقليميتان الرئيستان، وصارت هناك فرصة امام دول الخليج العربية الأخرى، التي تتماثل في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكيل تكتل إقليمي في مواجهة التحديات المشتركة لا يكون العراق أو إيران طرفا فيها.

3-وحتى مسالة توقيع اتفاقية الجزائر في عام 1975 بين الدولتين لم تساهم في تهيئة الاجواء الإقليمية لإنشاء تكتل إقليمي يضم جميع دول المنطقة. فقد ذهب اقتراح إيران في عام 1976 لإنشاء حلف عسكري إقليمي مهب الريح اذ لم تقبله الأطراف الخليجية الأخرى؛ باستثناء سلطنة عُمان ؛ ويرجع بعض المحللين ذلك إلى تخوف هذه الدول من ان قبول ذلك الحلف سيضفي شرعية على هيمنة إيران السياسية والعسكرية على المنطقة، بينما رأى آخرون بان العامل الرئيس وراء الاقتراح الإيراني هو الحد من توجهات الدول الإقليمية الأخرى المنافسة في المنطقة مثل قيام المملكة العربية السعودية بالدعوة إلى إنشاء خط انابيب للنفط يربط السعودية والكويت والعراق وسلطنة عُمان لنقل النفط إلى خليج عُمان والذي رأت إيران فيه إضعاف لهيمنتها على منطقة الخليج حين انتقد رئيس الوزراء الإيراني آنذاك (عباس هويدا) اثناء زيارته لدول المنطقة في نيسان 1976 ذلك ونظر إليه على انه إخلال بالتوازن الإقليمي في الخليج. انظر، حسن حمدان العلكيم: الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي:دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، يناير 1999، ص34.

وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها الطرف االعربي لتخفيف حدة التوتر مع إيران والتي توجت بزيارة الملك خالد بن عبد العزيز عاهل السعودية آنذاك في ايار 1976 فان القلق الإيراني حدا بحكومة الشاه إلى تقديم عرض بإنشاء منظمة إقليمية لا تضم إيران مقابل الغاء المشروع. وانفضت جميع الاجتماعات السابقة من دون اي إجراءات وطويت الفكرة مؤقتاً. انظر، انس مصطفى كامل: الدور السعودي في دعم الوجود الأمريكي في الخليج. مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 4، 1978، ص6.

4-حيث اعلنت الحكومة الإيرانية الجديدة آنذاك، رغبتها في التخلي عن سياسة الشاه تجاه منطقة الخليج العربي وعدم رغبتها في أداء دور شرطي الخليج، وإلغاءها في اذار 1979 صفقة اسلحة كان قد طلبها الشاه من الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قدرت بـ 756 مليون دولار. وفي آب من نفس العام اعلنت الغاءها صفقة اسلحة اخرى سبق لنظام الشاه ابرامها مع الولايات المتحدة تبلغ قيمتها حوالي 9 مليارات دولار. انظر، حسن حمدان العلكيم. مصدر سبق ذكره،ص35.

5-فؤاد حسن بسيسو. مصدر سبق ذكره،ص39.

6-للتفاصيل انظر احمد عبد القادر مخلص: مجلس التعاون لدول الخليج العربية :دراسة سياسية (البصرة، منشورات دراسات الخليج العربي، 1986)ن ص 77.

ان ما تقدم اوجد لدى دول الخليج الرغبة في القيام بمنظومة للتعاون، وتمت الموافقة على فكرة انشاء التجمع، وجرى الاعداد لورقة عمل انشاء مجلس للتعاون طرحت في اجتماعات جانبية للقمة الإسلامية في الطائف في كانون الثاني 1981. وجرى التوقيع بالاحرف الاولى على النظام الأساسي للمجلس خلال مؤتمر لوزراء الخارجية في مسقط بسلطنة عُمان في اذار 1981، والذي عرض فيما بعد على مؤتمر قمة في ابو ظبي في 25/ايار/1981 للتصديق عليه، والاعلان رسميا عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[7]. وهكذا انشأ المجلس ، في الأساس بدوافع أمنية–دفاعية، وبعبارة اوضح، جاءت فكرة انشائه بعد بروز انماط من التهديدات الأمنية على اثر تغيير النظام السياسي في إيران عام 1979، ثم نشوب الحرب العراقية–الإيرانية، ولم تشمل عضوية العراق تجنبا من ناحية لاستفزاز إيران وخشية من هيمنة العراق، الدولتان الأكبر والأكثر ثقلا من دول الخليج الست جميعاً من ناحية ثانية.

والواقع ان الدول الأطراف في هذا المجلس كان لها أهدافها، وحكمت بظروف حتى توافق على اخراج العضوية بالمظهر الذي انتهت اليه، وعدم ضم إيران و/ أو العراق، و/ أو اليمن إليه. فهذه الأطراف الثلاثة كانت بالنسبة لدول المجلس تحوي عناصر غير منسجمة بشكل اكبر مع باقي الأعضاء. فضلا عن تداعيات الحرب العراقية–الإيرانية في حينه. مما اتاح فرصة لوجهة نظر المملكة العربية السعودية في ان تفرض نفسها مقارنة بالرؤيتين العراقية والإيرانية.

2–واقع أداء المجلس

عودة إلى واقع المجلس، في ابعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية يلاحظ، ان المجلس استطاع سياسيا ان يحقق توافقات مهمة بين أعضاءه استنادا إلى ارث المقومات والمصير المشترك، وطبيعة التحديات التي تواجه دوله وتحديدا منها تحديات التعاطي مع قضايا شرعية نظم الحكم وتشابه نظم الحكم القبلية والعائلية ، فضلاً عن تمدد الحركات المتشددة، والاطماع الإيرانية،... ولا ينف الكلام المتقدم وجود تباينات بين مواقف أعضاءه، كما ظهر في التعاطي مع القضية العراقية خلال الفترة 1991–2003، الا انها تباينات حصرت وحددت ضمنا مجال الخلاف المسموح به بين الأطراف المعنية.

7-وحددت عضويته بالأسماء، ولم يتضمن نظامه الاساس أي مادة تخص العضوية الجديدة. اذ جاء في مطلع ورقة العمل المشترك التي تبنتها قمة ابو ظبي (ان ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حيز الوجود يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي مرت وتمر به منطقة الخليج العربي، وهو اشد ما يكون الحاحا في الوقت الحالي، اكثر منه في اي وقت مضى لصالح شعب المنطقة). انظر، حسن عبد الله البزاز: مجلس التعاون الخليجي بعد عقد، مجلة الخليج العربي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي. العدد 1-2، 1993. ص43.

واقتصاديا، يلاحظ ان الدول الأطراف جميعا أعضاء في اكثر من تنظيم: جامعة الدول العربية، الاوبك، الاوابك، ويفرض التنظيمين الأخيرين بحكم طبيعة العوائد التي تعتمد عليها دول المجلس تنظيما وتنسيقا في المواقف المشتركة تجاه سوق الطاقة العالمي.

اما على الصعيد الاقتصادي الداخلي فلا زالت دول المجلس لم تصل بعد إلى مرحلة الوحدة النقدية أو السوق المشتركة، انما هي في طور التنسيق رغم مضي ما يقارب من عقدين على تأسيس المجلس.

ويطرح هنا التساؤل التالي: هل استطاع مجلس التعاون الخليجي ان يكفل امن دوله بالاعتماد على القدرات الذاتية للدول المنّظمة إليه؟ والجواب القطعي هو كلا.. فدول مجلس التعاون لم تتمكن، حتى الان، من بناء قوة عسكرية تكون قادرة على الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء أو حتى مواجهة اي عدوان إلى حين وصول الامدادات الخارجية، ويعود ذلك إلى عدة اسباب نوجزها في:

- ✓ **عدم التناسب بين المساحة والموارد وحجم السكان التي تعاني منها الدول الأعضاء**
- ✓ **عدم وجود عقيدة عسكرية للدول الأعضاء**
- ✓ **الاعتماد الكلي على الخارج في بناء القوات المسلحة**
- ✓ **تعدد مصادر السلاح، وعلى الرغم من ايجابيات ذلك لكي لا تصبح دول المجلس جميعها تابعة لدولة واحدة، الا ان مسالة دمج قوات الدول الأعضاء في حالة الازمات لن تكون مهمة سهلة**
- ✓ **المظلة الامنية الامريكية ، فمعظم الاسلحة التي تشتريها دول مجلس التعاون من الولايات المتحدة تتبعها شروط أمريكية قاسية، كما انها تنقصها القدرات الهجومية ويشرف عليها في عدد من الحالات فنيون أمريكيون.**

وعلى الرغم من ذلك لم تسع دول المجلس إلى معالجة نقاط الضعف هذه التي واكبت مسيرة المجلس ولم تمكّنه من تحقيق اهدافه، وعوضا عن إنشاء قوة عسكرية موحدة سعت هذه الدول إلى توقيع اتفاقيات حماية مع القوى الكبرى[8].

8-من البديهيات المعروفة ان المنطقة عموما، ومنطقة الخليج خصوصا تحضى باهتمام من قبل القوى الكبرى. وتكمن القيمة الإستراتيجية لدول المجلس (تحديدا) في قضايا الطاقة والموقع الإستراتيجي. فلموقع منطقة الخليج العربي إجمالا أهمية إستراتيجية بوصفها تقع في منطقة القلب لمنطقة الشرق الأوسط. لتفاصيل هذه الأهمية انظر العميد البحري الركن عبد الوهاب القصاب: المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية. ط1 (بغداد. بيت الحكمة. 2000). ص 30-50.

وتختزن دول المجلس 484.4 مليار برميل مؤكد وفقا لإحصاءات عام 2006، أي ما نسبته (27.1%) من مجمل الاحتياطي العالمي من النفط البالغ 1331.7 مليار برميل. والواضح ان الولايات المتحدة الأمريكية قامت باستيراد ما كميته 3.6 مليون برميل/يوم من المنطقة، و (6.2 مليون برميل/ يوم) للاتحاد الأوروبي و (1.9 مليون برميل/ يوم) إلى الصين؛ هذا فضلا

ويعود السبب في ذلك إلى اعتبارات مختلفة لعل اهمها الخلافات التي لا تزال قائمة بين دول المجلس، وحالة عدم الثقة التي تسود العلاقات الثنائية. ويمكن ارجاع الامتناع عن تطوير قوة درع الجزيرة التي كانت قائمة في العقد الماضي أو إنشاء قوة موحدة إلى عدة اسباب منها[9]:

أ-مشكلة القيادة والتحكم والتخوف من تعزيز هيمنة المملكة العربية السعودية على بقية دول المجلس، وبالاخص الدول الاصغر حجماً واقل سكاناً .

ب-انه في حالة اندلاع ازمة بين دولتين أو اكثر من أعضاء المجلس فكيف يمكن الاستعانة بهذه القوة وكيف سيكون موقف افرادها،

ج-عدم الثقة في نوايا بعضهم البعض وسعي كل دولة في بناء قواتها الذاتية مما ادى إلى دخول الدول الأعضاء بشكل غير مباشر في سباق التسلح ؛ ويتضح ذلك في الارتفاع الهائل في موازنة القوات المسلحة التي أصبحت تتجاوز 30% من الميزانية السنوية وهذا بالضرورة ياتي على حساب الانفاق على المشاريع التنموية الأخرى. اذ بلغ الانفاق العسكري لدول المجلس 33.9 مليار دولار، ويعتبر معدل نصيب الفرد من الانفاق العسكري في البلدان العربية الخليجية من اعلى المعدلات في العالم، ولا يعكس ذلك بالطبع معيار نسبي لدرجة القوة العسكرية بقدر ما يعكس صغر عدد السكان مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة المخصصة للإنفاق العسكري.

ومع ذلك فان الحشد التسليحي الهائل لمجلس التعاون يمكن ان يكون مقيدا اذا ما فكرت دول المجلس برؤية اكثر بحثا عن امنها الحقيقي، الذي لابد وان ينشا ويحتضن في واحدة من اثنين: اما من قبل الأمن العربي الشامل. أو إنشاء تكتل إقليمي جديد يضم العراق وجمهورية إيران الإسلامية فضلاً عن اليمن عنوانه ومحوره امن حوض منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية -لان اليمن هي عمق الخليج الاستراتيجي. وليس بالسعي وراء الاجنبي للحصول على حمايته التي سوف لن يقدمها عند الحاجة إليها الا بأثمان مرتفعة، أو عندما تستدعي مصالحه ذلك.

ثانيا،المتغيرات المؤثرة في مستقبل مجلس التعاون

عن امتلاكها 41345 مليار متر مكعب مؤكد من الغاز الطبيعي وفقا لذات الإحصاء، أو لما نسبته (4.3%) من احتياطي الغاز الطبيعي العالمية البالغة 188.1 ترليون متر مكعب، ويمر مجمل هذا عبر مضيق هرمز. انظر، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك. (الكويت. اوابك. 2007). ص ص20-22.

9-حسن حمدان العلكيم، مصدر سبق ذكره ،ص44.

تعتبر المتغيرات الأمنية شديدة التعقيد كما انها شديدة التطور، ولذلك اقتنع الكثيرون انها ستظل كذلك أو اشد كلما مرت الايام، فعلى الرغم من تغير نظام الحكم في العراق والذي كان يمثل –من وجهة النظر الخليجية اثر دخوله الكويت وحتى قبل ذلك لكونه نظام جمهوري ثوري – تهديدا مباشرا لأمنها وسيادتها واستقلالها، وبالرغم من ظهور طابع أو توجه يدل على نوع من العقلانية في بعض توجهات النظام الإيراني الحاكم ،والذي هدد يوماً بتصدير الثورة اليها فضلا عن المطالبات الايرانية بين الحين والاخر بالبحرين وادعاءها بعائدية الجزر الاماراتية الثلاث لها ، الا ان الهاجس الأمني لا زال هو المؤثر الأول على تصرفات دول مجلس التعاون الخليجي سواء بفعل من إيران أو بفعل التفجيرات التي تشهدها اكثر من دولة خليجية والمدعومة حسب ما يتبين من بعض التحقيقات من تنظيم القاعدة. هذا وسيبقى الملف الأمني هو الأكثر صعوبة والأكثر أهمية وكذلك الأكثر تعقيدا، وستأتي بعدها الملفات الأخرى، كالملف الاقتصادي، وملف الوحدة والتكامل، فضلا عن ملف العلاقات مع بقية الدول سواء العربية أو غير العربية.

وحتى وان سعت دول المجلس لتطوير الجانب التعاوني فيما بينها في هذه المجالات فانها لازالت تعاني من قصور واضح وغير مبرر في تحويل علاقاتها البينية إلى تنظيم إقليمي فعال لدول ذات انظمة وتقاليد وثقافة متشابهة فضلا عن التهديد المشترك. فما زال المواطن الخليجي يقف عند المنافذ البحرية أو البرية مدة قبل ان يسمح له بالدخول، فضلا عن عدم تبني نظام البطاقة الشخصية في التنقل من دولة لاخرى داخل إطار مجلس التعاون أو على الأقل إيجاد جواز سفر موحد لمواطني دول المجلس، أو حتى تبني عملة موحدة لدول المجلس على امل ان يتم ذلك عام 2010 .

يزيد على ما تقدم، ان دول مجلس التعاون تعاني نفسها من وجود حالة من الخلافات البينية، مثل خلافات الحدود التي تعد بمثابة لغم يمكن ان يفجر العلاقات بين دول الخليج، ونشير إلى ذلك الخلافات بين المملكة العربية السعودية وقطر، وما بين قطر ومملكة البحرين، والتي تصاعدت إلى مستوى المواجهة، ثم احيل الملف إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه بدلاً من وجود الية خليجية للتعامل مع هذه الخلافات؛ فضلا عن تجذر النزعة القطرية لدى دول المجلس ، بمعنى السعي لتناول اغلب القضايا وفقا لسياسات قطرية، وليس لسياسات يجري تنسيقها ضمن مجلس التعاون، وتحديدا في قضايا الملف الأمني[10].

10-لمى مضر الامارة:تأثير البعد الأمني على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة الدولة القومية والتحديات المعاصرة. (بيروت. مؤسسة انطون سعادة. تموز 2004). ص 6.

هنالك تحدي آخر يواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وهي رغم ان المجلس قام على أساس الانسجام في النسيج الاجتماعي الا ان نسبة عالية من المهاجرين لاسيما من جنوب شرق آسيا، اثرت بشكل كبير على النسيج الاجتماعي، وربما فيما عدا المملكة العربية السعودية إلى حداً ما، فان بقية الدول كلها معرضة للتهديد الداخلي لوجود جاليات تفوق نسبة مواطني الدولة الأصليين، مما ينبغي معه النظر بجدية لايجاد حل لحالة عدم التجانس، ربما بتوسيع إطار مجلس التعاون الخليجي ليضم دولاً عربية في الجوار.

وبالتالي وبالرغم من مرور اكثر من عقدين ونيف على إنشاء مجلس التعاون الخليجي فان الانجازات لا تزال دون المستوى اذ لم يتمكن المجلس من تحقيق الهدف الأمني الذي أنشئ أساسا من اجله، ولا الهدف الاقتصادي الذي الحق به، فحجم التبادل التجاري البيني لا يتجاوز 9%[11]..وذلك يعود للاسباب

1. **ضعف قاعدتها الانتاجية.**
2. **تباطئ عملية التنويع .**
3. **حرص دوله على حماية صناعتها الناشئة .**
4. **تدني معدلات الحماية الكمركية ازاء الواردات الاجنبية.**

وبالمقابل فالمبالغ التي تنفق على الجانب الأمني–العسكري، لشراء اسلحة ومعدات تنفيذاً لإرادة سياسية، وليس بالضرورة لتلبية متطلبات تسليح قواتها المسلحة الوطنية، لو كانت قد استغلت بعمليات تمويل واستثمار في الدول العربية لعادت على دول الخليج وبقية الدول العربية بالكثير من الخيرات، فلا يخفى على احد ان هنالك بعض الدول العربية تتمتع بايدي عاملة رخيصة، فضلا عن امتلاكها لملاكات علمية ذات خبرات تقنية، فضلا عن وجود مناخ ملائم مساعد على الزراعة، وثروات طبيعية ومعدنية تساعد على الصناعة، لحلت الكثير من المشكلات التي تعاني منها اليوم دول الخليج، وربما اولها المسالة الأمنية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.. ويتم حل ولو جزء بسيط من مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في الخليج، والتي أودت بهم ليكونوا تائهين بلا طموح أو مستقبل، وهو ما يدفعهم للتوجه نحو التطرف أو الانفلات.

لكن مع ذلك يجب ان لا نترك اللوم يقع كله على دول المجلس، فهذه الدول وجدت نفسها دولا ضعيفة وقليلة السكان وضعيفة القدرة العسكرية، مع وجود قوتين إقليميتين تملكان من

11-انظر،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007. (ابو ظبي. جامعة الدول العربي وآخرون. 2007). الجدول 3/8.ص 169.

الإمكانيات العسكرية والبشرية وحتى الثروة التي تملكها دول الخليج، ويزيد على ذلك ان هاتين الدولتين لهما طموحات إقليمية كبيرة.. وهنا لابد من الإشارة إلى ان الوضع الذي يعيشه العراق لن يؤثر الا بشكل محدود على إطار العلاقات العام في المنطقة من الناحية الإستراتيجية، لان العراق قد وقع تحت المظلة الأمريكية على غرار دول الخليج الأخرى. [12]

لقد بقيت دول الخليج تعاني من نقص واضح في المجال الدفاعي والعسكري بالرغم من كل التدريبات التي تلقتها جيوشها واستعانتها بالخبرة والتقنية الغربية. لأسباب ذاتية وموضوعية تتعلق بعدد السكان وإمكانية الاستيعاب ومن ثم تعداد القوات المسلحة وهيكليتها ومهامها.

اما على المستوى الإقليمي، فما تقدم ترافق مع وجود مصالح حيوية للقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كل هذه العوامل وغيرها دفعت دول الخليج العربي إلى اللجوء إلى القوى الخارجية.

ولعلنا لا نضيف شيئا جديدا اذا قلنا ان غياب الموقف العربي للتوجه نحو اللُّحمة الواحدة فضلا عن غياب الإرادة الحقيقية سواء بالنسبة لدول الخليج العربي نفسه ام لدى بقية الدول العربية الأخرى، فالكل يتجه نحو تامين مصالحه القطرية الخاصة وان على حساب الدول العربية الأخرى[13].

وهنا لدينا الآتي في المتغير الإقليمي: الدول العربية، العراق، إيران. ولن نتناول مواقف تركيا أو باكستان أو الهند. ولنسأل التساؤل التالي، من سيؤثر إقليميا في مستقبل مجلس التعاون، وكيف وبماذا سيؤثر؟ ولماذا؟

أول ما يطرح هنا العراق، بحكم متغيرات من قبيل: العراق بلد مطل على الخليج العربي، للعراق صلات ثقافية واجتماعية تاريخية مع دول المجلس، للعراق مصالح اقتصادية مع دول المجلس، كما ان المظلة الأمريكية قد تدفع كلاهما العراق ودول المجلس إلى التقارب في وقت لاحق، بيد ان صلات بعض القوى المتنفذة في العراق مع جمهورية إيران قد تدفعه إلى اتخاذ مواقف لا ترضي دول الخليج العربية. فهو على اقل تقدير لن يكون متمسكا بالإطار القومي العربي، كما انه، في الوقت نفسه، لن يدخل في معادلات تحت لافتات مذهبية. والحصيلة ان العراق لن يكون بعيدا عن التأثير في صياغة الخارطة المستقبلية للمنطقة، ويكاد لا يؤخر فعله

12-لمى مضر الامارة:تأثير البعد الأمني على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. مصدر سابق. ص 6.
13-لمى مضر الامارة، المغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثرها على توجهاتها تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى،2005، ص 113

سوى افتقاره إلى وضوح في الرؤى السياسية التي ستحكم مشروع الدولة، جراء عدم الاستقرار الناجم عن غياب الثقة في الأساس على خلفيات الولاء والتاريخ والطمع في إدارة السلطة والموارد.

ثم لدينا ايضا جمهورية إيران في الجانب الآخر، وتطرح بحكم متغيرات من قبيل: إيران مطلة على الخليج العربي، ولها صلات ثقافية مع دول المجلس، كما لها مصالح اقتصادية مع دوله، ولإيران مشروع سياسي تسعى لتحقيقه، ولديها من عناصر القوة ما يعينها على ذلك، وهي متقاطعة مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا، واغلب هذه التقاطعات لن تعفى منها دول المجلس، كما ان إيران قد ضمنت الموقف الرسمي للعراق من عدم التدخل إلى الضد منها في أي سياسات إقليمية خلال المستقبل المنظور. وحصيلة كل ما تقدم، ان مستقبل المجلس لن يعف من ضرورات النظر إلى مصالح إيران وتطلعاتها، اما احتواءا أو عزلا أو مهادنةً. ولكل موقف منها اشتراطاته وتداعياته عليها.

يبقى لدينا طرف / أطراف ثالثة ستؤثر على مستقبل المجلس، ويتمثل في العمق العربي، ولعل أهم أطرافه هي: اليمن، مصر، وكلاهما يشتركان في اعتبار دول الخليج العربية عمق إستراتيجي، الا انهما يختلفان كون اليمن تتطلع إلى الانضمام إلى مجلس التعاون وهذا غير موجود لدى مصر. وكلاهما، وبالتحديد في حالة إضافة اليمن كعضو ان يزيد نسبة مواطني دول المجلس على حساب الوافدين، وان يوجد بيئة بشرية تساعد على الدفاع عن المجلس، وجوهر التعامل مع المعضلة اليمنية يكمن في وجود اختلاف ثقافي بين أنظمة الحكم لدى الطرفين، وحجم المشاكل والتحديات الداخلية في اليمن.

وعالميا، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة لها تأثيرها في حاضر ومستقبل أي تشكيل أو تنظيم أو دولة في اجمالي منطقة الشرق الأوسط، وبضمنها منطقة الخليج العربي. ويلاحظ، انه في تعاملاتها مع المنطقة تضع في اعتبارها رسم سياسات طويلة الاجل، وتقيم علاقات واسعة مع دولها. وتجلب قواتها العسكرية إلى أو بالقرب من المنطقة. وقد تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة (قضايا / دول) بسياسات ذات اتجاهين[14]:

الاتجاه الاول: امتلاك مفاتيح المنطقة، بمعنى وضع كافة المتغيرات المؤثرة في حالات استقرار المنطقة أو عدمه في قبضتها وسيطرتها بحيث يتيح لها ذلك مجالا واسعا للحركة في

14-انظر، د.خضر عباس عطوان: الخليج العربي ومستقبل القطبية الدولية. مركز الدراسات القانونية والسياسية/ جامعة النهرين. شتاء 2005.

الاوقات المناسبة سواء نحو زيادة التعاملات الايجابية فيها أو نحو اثارة المنطقة سلبا خدمة لمصالحها. [15] ان السياسة الأمريكية، وعلى مدى خمسة عقود تقريبا نجحت في، المحافظة على الوضع الإقليمي للنظام الإقليمي، بابعاده السياسية المختلفة والعسكرية والاقتصادية. ليس ذلك حسب بل وتمكنت من الغاء احتمالات التعاون الإقليمي[16]. كما دعمت الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بتأييدها لسياستها التوسعية على حساب الحقوق الإقليمية. واخيرا، عملت بشتى الوسائل للحصول على اعتراف إقليمي بإسرائيل.

الاتجاه الثاني: ايصال رسالة إلى الدول الأخرى مفادها ان القطبية لا تزال أحادية، وان القوى الأخرى لا تمتلك اوراقا كافية للتعامل مع قضايا ومناطق العالم الحساسة، أي المنطقة العربية ومنطقة الخليج بالذات وقضاياها. وليس لديها الإرادة على فعل ذلك.. وفي هذا الأمر تعبير على كون السيطرة على المنطقة يمهد السبل لتحقيق قطبية الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية، نظرا للمكاسب العديدة التي تستحوذ عليها القوة المهيمنة من المنطقة. وما عداها يوفر فرصا ضئيلة للارتقاء بالمرتبة الدولية.

لقد اسهمت سياسات وإجراءات الولايات المتحدة في تقييد حرية دول المنطقة في الحركة السياسية الدولية. وحتى البينية كذلك. ضاعف من اثر هذا المتغير عدم تأهيل الموارد الإقليمية لصالح تلبية متطلبات الغايات والقضايا الإقليمية.

وتاريخيا،لم تستطع دول المنطقة اداء ادوارا دولية فاعلة انما كانوا طرفا تابعا يؤدي ادوارا ذيلية في الإستراتيجيات الدولية. اذ اثرت بريطانيا في علاقاتها البينية والدولية. بتملكها المواقع المركزية في هذه العلاقات، ناهيك عن كونها الطرف الحاسم في تقرير أمر القضايا الإقليمية المصيرية. ولم يكن لدول المنطقة رأي في صياغة تلك العلاقات أو في تحديد مسارات قضاياها. أو حتى في رسم صورة مستقبلهم.

ومنذ فترة ليست بالقصيرة يوجد تقبل واسع واعتراف دولي ضمانا أو صراحة بقبول دور مشابه، لكن هذه المرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ازاء قضايا منطقة الخليج المصيرية.. واصبح من الصعوبة على دول المنطقة تجاوزه أو عدم تصور وجوده. ورغم ذلك فان استمرار تمتعها، أي

---

(15)-د.بكر مصباح تنيرة: " التطور الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي"، في د. غسان سلامة واخرون: السياسة الأمريكية والعرب. ط3 . (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1991). ص. 97 .

16-يذهب البعض إلى ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان قد انشأ كآلية مؤسسية لتطوير العلاقات الخليجية بمنأى عن التدخلات العراقية الإيرانية جراء حربهما 1980، انظر، صالح الراجحي: العلاقات السعودية الخليجية، في كتاب السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام. مجموعة باحثين. (الرياض. وزارة الخارجية السعودية. 1419هـ). ص ص 135-136.، نحن ننظر إلى ان إنشاء هذا المجلس قد حضي في اقل تقدير على عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية.

الولايات المتحدة، بالمزايا التي تدرها المنطقة اقترن بقدرتها على تحمل كلف تنفيذ دورها الريادي. ودون ذلك سيؤدي الحال، مستقبلا، إلى تغييب تدريجي له قد يصل إلى احتمال تجاوزه. واقتضى منها ذلك إعطاء الاهتمام لاعتبارين هما[17]:

أ-ان تبقى راعية للعمليات السياسية الجارية في المنطقة ككل. وان تضمن عدم خروج التفاعلات السياسية عن نطاق سيطرتها، والا فان الاتجاهات والقوى الدافعة نحو ضرورة تحقيق التعاون الإقليمي أو حتى التعاون الخليجي-العربي، وتقليص ان لم يكن نبذ الاعتماد على القوى الأجنبية، نقول انها قد تستقر وتحتل مواقع متقدمة في وضع وتنفيذ السياسات الإقليمية، على نحو يؤثر سلبا على مصالح الولايات المتحدة فيها. وهنا، استطاعت الأخيرة عرقلة تبلور تلك الاتجاهات، مستثمرة فرصة وجود خلافات إقليمية واسعة، وغياب الإرادة الإقليمية الرسمية لتجاوزها،

ب-عدم السماح باتساع ادوار القوى الدولية الأخرى تجاه قضايا المنطقة، خارج دائرة ما مسموح به أمريكيا. ومن ثم بقاء التأثير الأمريكي فيها في اقصى مدى...

ازاء ذلك، اخذت الولايات المتحدة تقدم رؤيتها للمنطقة في المرحلة الراهنة والقادمة، ولكيفية التعامل مع القوى المنافسة لها. وصارت تجد ان افضل وسيلة في ذلك هو باعتماد اساليب تقوم على تعزيز مركزيتها في التفاعلات الدولية للمنطقة... وبذلك تضمن وجود سياسات دولية في اطار ما تسمح به في الاقل. واستطاعت بفعل ذلك جعل العلاقة بين اضلاع المثلث (منطقة الخليج، الولايات المتحدة، القوى الأخرى) تترشح من خلال ما تقبل وما تعترف هي به؛ طالما ان علاقات القوى في النظام العالمي الراهن لا تغري الأطراف الدولية الأخرى في هذا المثلث على ممارسة ادوار مستقلة عن الادوار الأمريكية. كما نجد ان القوى الأخرى لم تشكل لها بعد مصالح واضحة تدافع عنها في منطقة الخليج العربي.

وفي اطار هذا التفاعل لم يكن مستغربا عدم قدرة دول الخليج العربية على النهوض بادائها ودورها الدولي إلى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لها القوى الأخرى. أو حتى نحو تلك الاحداث الدولية التي لها فيها مصالح حيوية، والتي تفرض عليها مشاركة اكثر سعة فيها من تلك المشاركة المتحققة. مثل السياسات البترولية... طالما ان امكانات اعادة تأهيل الموارد ذاتيا غير

17-انظر، د.خضر عباس عطوان: الخليج العربي والقوى الكبرى، هل يمكن إيجاد حيز للفاعلية؟ بحث مقدم إلى مجلة قضايا سياسية، (كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين-بغداد). أيلول 2008.

متوافرة في المرحلة الراهنة. [18] وان الإرادة الإقليمية لا تزال غير مستقرة على خيار استثمار التنافس والصراع الدوليين فيما بين القوى الكبرى، أو في الاقل عند مستوى خيار تحييد اثارها على المنطقة. [19]

وهنا، تطرح قضية استمرار أو عدم استمرار مجلس التعاون الخليجي خلال المستقبل المتوسط بفعل البيئة في اعلاه. اذ أصبح على دول الخليج العربي ان تتوجه نحو خيارات عقلانية ترفع الحواجز بينها وتزيد من عرى الانسجام والالتحام، والتصرف امام العالم ككتلة سياسية اقتصادية واحدة لكي يضفي لها ذلك نسبة من المصداقية والاحترام وحتى الهيبة من جانب دول العالم الأخرى. وعليها ايضا ان تفكر بطريقة تحوي التحديات الناجمة عن استبعاد العراق و/او اليمن، و/ أو إيران عن عضوية أي تنظيم يهتم بامن حوض الخليج العربي، أو بأمن منطقة الخليج العربي ككل.

ثالثا،احتمالات المستقبل

نطرح هنا تساؤل مفاده، ما الذي سيؤول اليه مستقبل مجلس التعاون الخليجي؟ بمعنى ما هي المشاهد التي سينفتح عليها المجلس؟ وهل تسمح البيئات الثلاث: المحلية، والإقليمية، والعالمية، باستمراره؟ ام انها ستفرض عليه ضغوط من اجل تعديل عضويته ونشاطه؟ ام ستضغط من اجل إنهاءه؟ وما هي البدائل المتاحة امام القيادات الخليجية في التعاطي مع ما تقدم؟ وايها اكثر فائدة، أو ايها اقل كلفة سياسية عليها؟ وما هي الاعتبارات التي ستحكم اختيار احد تلك البدائل؟

18-مثلا تذهب الرؤية السعودية إلى ان التهديد الذي تعيشه المنطقة بشكل عام يعزى إلى: مشكلات الحدود البرية والبحرية، خاصة ان هناك عدم قناعة ورضا بالحدود القائمة، ومشكلة إيران بنزعتها التوسعية وتوجهاتها النووية ، والتوجهات غير المستقرة للعراق، ومشكلة سباق التسلح في المنطقة الذي يزيد من حجم الانفاق العسكري، ويجلب عدم استقرار داخلي وخارجي لدول المنطقة، ومشكلة السلوكيات الإسرائيلية التي تلقي تاييدا غير محدود من الولايات المتحدة. انظر، خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود: امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني.(ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 1997). ص ص11-14. اما إيران فانها ترى نفسها كأكبر قوة إقليمية، وهي منذ فترة الشاه تسعى إلى اقامة منطقة دفاع / امن إقليمي، واخلاء الإقليم من القواعد العسكرية الأجنبية. انظر، عبد الجليل مرهون: امن الخليج بعد الحرب الباردة. (بيروت. دار النهار للنشر.1997).ص ص201-209.

19- ان الطموح الايراني بلعب الدور الإقليمي المهيمن الذي ترجم في الادعاء بملكية بعض دول الخليج يلقي بظلاله على العلاقات الخليجية وقد ادى ذلك إلى ان يسود الشك وعدم الثقة في العلاقات الإيرانية مع الدول العربية الخليجية.. انظر، جمال زكريا قاسم: مشكلات الامن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج.(ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 1997) ص ص8-9. وقد سعت إيران إلى استثمار التغيرات الدولية – الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للحصول على اكبر قيمة لدورها الإقليمي. انظر، محمد احمد ال حامد: امن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.1997). ص ص16-17.

بعد احتلال العراق الفعلي عام 2003 أصبح العالم عموما، ودول هذه المنطقة على وجه التحديد يسيرون بمنعطف خطير يفرض على دول المجلس خطوات فعالة للمحافظة على امنه واستقراره.. وتتمثل الخيارات المفتوحة امام دول مجلس التعاون لخليجي بـ:

- ✓ **الاستمرار في المحافظة على الوضع القائم والاعتماد على الغير في تحقيق اغلب عناصر ومفردات الأمن والاستقرار الإقليمي**
- ✓ **التغيير من خلال الغاء المجلس أو السعي لتطويره وتحويله إلى تجمع إقليمي اوسع.**

ان توسيع اطر المجلس يشكل مواكبة موضوعية من جانب المجلس لمختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط ،حيث ان وجود كيان إقليمي قوي ومتناغم في سياسته ومحقق لطموحات شعوبه ورشيد في استثمار طاقات المنطقة وثرواتها الطبيعية والبشرية لهو جدير بالبقاء اكثر من غيره، مهاب الجانب وآمن من تقلبات الاحداث وضامن للحيلولة دون الانفراد باتخاذ قرار احادي الجانب يهدد المنطقة بويلات لا ضرورة لها ولا نفع يرتجى من ورائها، ان توسيع نطاق عضوية مجلس التعاون الخليجي يعد أمر طبيعي، مثلما توسع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي بانضمام دول شرقي أوروبا ووسطها (التي كانت بلداناً اشتراكية) إلى عضويته، وكذلك توسيع عضوية حلف شمال الاطلسي . وهذا الخيار يستوعب اكثر من صورة:

ولنأتي الآن إلى الاحتمالات أو المشاهد لنجزئها، ثم لننظر إلى البدائل المطروحة امام دول المجلس.

الاحتمال الأول:استمرارية المجلس

فيما يتعلق بمشهد الاستمرارية: لقد تغيرت الظروف التي سمحت باستمرار المجلس للفترة السابقة وذلك نتيجة طبيعة الظروف المستجدة داخليا وإقليميا وأصبحت دول المنطقة في بيئة ذات ديناميات عالية جدا عليها ان تواكبها، وتحديات ومخاطر عليها ان تتعامل معها، وأهمها بروز تهديدات المشروع الإيراني بأعمدته:

- ✓ **الجانب المذهبي،**
- ✓ **سباق التسلح، وتغيير توازنات القوى،**
- ✓ **سحب العراق من المعادلات المتوافقة مع السياسات والأطروحات القومية العربية.**

وبروز التهديدات الداخلية، المتمثلة بـ:

- ✓ **الأفكار والحركات المتشددة في فهم الإسلام، والداعية إلى اعتماد العنف في مخاطبة المصالح والوجود الغربيين، وهي في طبيعتها حركات ذات نشاط عابر للحدود،**
- ✓ **الضغوط من اجل حسم مسالة شرعية الأنظمة الحاكمة، ومسالة تداول السلطة، والطموحات السياسية للأجيال الجديدة.**

يقابله تزايد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الإقليمي، باعتباره احد المداخل لاستمرار هيمنتها عالميا، حتى عدت طرفا ولاعبا محليا وليس خارجيا، بحكم انتشارها وتعلقها وارتباطها بالقضايا الإقليمية.

ازاء ذلك، لن يكون امام دول المجلس الا الخيار بين اثنين: التفكك أو التوسع استجابة لمتطلبات البيئات الثلاث المحيطة بالمجلس.

الاحتمال الثاني:تفكك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فيما يتعلق بالتفكك فانه يتضمن بذاته مشهدين افتراضيين:

الاول: يتمثل بحدوث انسحاب لدولة/ انسحاب لاكثر من دولة، وهذا ما يمكن وصفه بالانسحاب الجزئي. مثلا في حالة حدوث خلاف سعودي-قطري، أو قطري-بحريني، .. تعجز المنظومة الخليجية الحالية عن استيعابه، الامر الذي يدفع قطر، أو البحرين إلى الانسحاب من المجلس. والبحث عن بدائل اخرى. مثلا، الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات تحالف وحماية واسع. أو ربما تنفصل سلطنة عمان عن المجلس، وتبحث عن ضمانات امنية في علاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع المملكة المتحدة.

او قد تزداد مطالبات الوافدين والمقيمين الذين باتوا باعداد تفوق المواطنين الأصليين، على نحو يثير فوضى سياسية في دول مثل الإمارات وقطر والبحرين والكويت. وربما بالسيطرة الفعلية على السلطة السياسية في احد أو مجموعة من تلك الدول، ويفرضون بالتالي انسحابا لها من المجلس. وهذا الأمر وان كان مستبعدا خلال الاعوام الـ 10 القادمة الا انه في المستقبل البعيد قد يكون مطروحا، لأسباب اقلها رغبات دولية بالتدخل في الشأن الخليجي، وفرض واقع جديد عليه. او حتى خلل في التركيبة السكانية بشكل يميل لصالح الوافدين .

اما ثاني تلك المشاهد فهو حدوث تفكك عام لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وهذا لن يحدث الا بفعل احد المتغيرات التالية أو حدوثها مجتمعة:

- ✓ **تفكك المملكة العربية السعودية جراء أحداث صاخبة في القسم الشرقي منها،**
- ✓ **تزايد الخلافات بين دول المجلس بسبب قضايا غير قابلة للحسم: اقتصادية، حدود، حركات متشددة ذات نشاط عابر للحدود، تدخلات في الشأن السياسي الداخلي، بحيث تعجز دول المجلس عن حلها أو إيجاد آلية لحلها،**
- ✓ **ان يتزايد الضغط الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، أو حتى باقي القوى الكبرى) من اجل إنهاء وجود المجلس، اما تحت طائل الحاجة لموارد الطاقة وبالتالي إيجاد ارتباطات منفردة بكل دولة خليجية يمكنها تزويد القوى الكبرى بتلك الموارد من غير تنسيق. بمعنى الصراع على الموارد والسعي للهيمنة عليها عبر فرض الأمر الواقع، أو سعيا لإيجاد منظومة إقليمية أوسع تحمي وتنسق وتنظم احتياجات القوى الكبرى من موارد الطاقة.**

الاحتمال الثالث:توسع المجلس

هنا سنكون امام الاحتمال الاخير، أي ضرورات توسع مجلس التعاون الخليجي. وهذا الاحتمال يطرح ثلاثة مشاهد، لكل منها قراءته المختلفة:

الاول:هو التوسع المحدود بضم العراق و/ أو اليمن، كليا أو جزئيا. بمعنى ان يصبح/ يصبحا عضوان كامل/ كاملا العضوية في المجلس، بكل ما يعنيه ذلك من تغيرات في بعض الخصوصيات التي طغت على شكل المجلس السابق. أو ان يصبح/ يصبحا عضوا مراقبا في مجالات سياسية وامنية، وكامل / كاملا العضوية في مجالات رياضية واقتصادية وثقافية[20].

وثاني تلك المشاهد هو بضم إيران إلى المجلس، بمعنى اعادة صياغة المكون القومي والسياسي للمجلس ككل، واظهار تنظيم جديد بدلا عنه، بفعل الاختلاف الثقافي والسياسي والقومي بين كلا من إيران ودول المجلس، ويكاد لا يجمعهما بروابط واسعة سوى كونهم مطلين على حوض الخليج العربي، ولهم اهتمامات بتنظيم انتاج واسعار الطاقة.

والمشهد الأخير هو ضم كلا من العراق واليمن وإيران إلى عضوية المجلس، وبالتالي تقتضي الضرورة بل تحتم اعادة اخراج التنظيم الإقليمي الخليجي على نحو يلبي اوضاعا سياسية واقتصادية وثقافية وقومية جديدة، فلا يعود هناك مستساغ للجانب التضامني في عمل التنظيم الجديد، ولا التسمية، ولا آليات العمل، بل ان المصلحة هي التي ستفرض ذاتها من خلال احداث تقارب عام في المشاريع والرؤى لتأمين استقرار المنظومة الجديدة، وتعزيز وضعها الدولي،وظهرت اكثر من دعوة لتكاتف دول الاقاليم بصيغ مختلفة[21]

ولنأت إلى أوضاع كلا من الدول الثلاث لنلاحظ ما لها وما عليها اذا ما انضمت إلى المجلس:

فيما يخص العراق فان له فائدة كبيرة في حال دخوله إلى المجلس لاسيما مع تغير نظام الحكم السابق والذي كان يختلف في توجهاته من حيث كونه نظام ثوري راديكالي لايتلائم مع توجهات دول الخليج المحافظة، فضلا عن انه عُد من اكثر الدول المسببة للقلق من الناحية

20-انظر، د.خضر عباس عطوان: هل يمكن صياغة سياسة عراقية خليجية إيجابية؟ مجلة آراء (دبي). ع/سبتمبر 2008. وكذلك،أحمد المرشد: انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آراء. أكتوبر، 2006.

21-انظر، لقاء (تم بوساطة راغدة درغام): وزير خارجية البحرين خالد آل خليفة يدعو إلى إنشاء منظمة إقليمية تضم الدول العربية وإسرائيل وإيران وتركيا. صحيفة الحياة اللندنية. 1/ 10/ 2008. ص7. وكذلك، التقرير، شبكة إقليمية من إيران والعراق وتركيا ودول عربية للأمن وتنسيق السياسات. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (طبعة بغداد). الجمعة 15 اغسطس 2008 العدد 10853. وانظر كذلك مثلا، تقرير، وزير إماراتي من طهران: إما المفاوضات لإنهاء احتلال الجزر الثلاث أو التوجه لمحكمة العدل. الشرق الأوسط اللندنية (طبعة بغداد). الخميس 31 تموز 2008 العدد 10838. ص2.

الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي لاسيما لدولة الكويت بعد دخوله لأراضيها في عام 1990 واحتلالها[22].

يستطيع العراق ان يضيف ثقل سكاني كبير لدعم دول مجلس التعاون الخليجي، اذ بلغت نسبة سكانه حسب تقديرات تموز 2008(28.221.180) [23] . وهو ما سيمثل إضافة ثقل سكاني لدول المجلس، هذا فضلا عن توفر طبقة انتلجينسا راقية وعمالة في العراق، وهي قوى عاملة مؤهلة علميا وعمليا توفر معينا ذا كلف معقولة قياسا بالبدائل المتاحة لدول المجلس من عمالة غير عربية مع ما يرافقها من مشاكل اجتماعية وصحية وحضارية.

وفي ميدان الاستثمار يتضمن الاقتصاد العراقي مجالات استثمارية خصبة في حالة تامين استقراره وتحقيق الضمان المطلوب لرؤوس الاموال الوافدة إليه، والتي يتوقع ان تكفلها اتفاقات الانضمام إلى المجلس وتمثل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة مجالات ذات افاق هائلة للاستثمار.

يزيد على ذلك ان انضمام العراق إلى مجلس التعاون سيوفر دعما تفاوضيا اضافيا لاقتصاديات دول المجلس مقابل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى.

كما ان انضمام العراق للمجلس سيلاشي نزعة العداء والمطالبة بالأراضي أو اعادة ترسيم الحدود بينه وبين كل من الكويت والسعودية. فضلا عن ان العراق يملك الشروط الأساسية لانضمامه لمجلس التعاون الخليجي وهو إطلالته على الخليج العربي، وهو امر يمتاز به على اليمن، فضلا عن كونه بلد اغلب سكانه من العرب، وهو امر يمتاز به عن إيران. ولعل من شان هذه الخطوة المستحقة تعزيز وضع المجلس كمنظمة إقليمية للتعاون، وتوسيع رقعة امتداده، فالعراق يمثل عمقا إستراتيجياً لا يستهان به للدول الخليجية العربية، كما ان السوق العراقية يمكنها ان تكون جزءا من السوق الخليجية، بل ان العراق عندما ينضم إلى الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة فانه بامكاناته الكبيرة وتنوع موارده سيفتح المجال جديا امام تحقيق مطلب التكامل الاقتصادي المنشود، سيما وان الدول الأعضاء حاليا في مجلس التعاون لايمكنها ان تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ما دامت جميعها تعتمد على المورد النفطي وحده، ولكن

22-انظر مثلا،د.منعم صاحي العمار:"العراق،استقراء الخيارات الإستراتيجية في ضوء المنظومة الأمنية الخليجية". صحيفة الصباح (بغداد)، ملحق آفاق إستراتيجية. العدد 789. 18 آذار 2006. ص7.

23- **World Factbook,http://www.cia.gov/cia**.

الأمر سيكون ممكناً عندما يكون بلد نفطي وزراعي وفيه أساس لتطور صناعي مثل العراق عضوا في هذا المجلس وطرفا في تلك الاتفاقية[24].

ان ذلك ربما سيساعد على إنشاء هيكل إقليمي سليم، فضلا عن انه سيوسع التشابك الاقتصادي لعدد من الدول المجاورة ويحقق ترابط اقتصادي واجتماعي على أساس المنافع المتبادلة ويمثل ذلك مستقبلا قاعدة استقرار سياسي واقتصادي.

ومن جانب آخر فان انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي ينطوي على عدد من الافاق المتمثلة بالسوق الكبيرة التي يوفرها العراق لمنتجات دول الخليج خاصة وان هذه السوق كانت وعلى مدى عقدين من الزمن متعطشة لجميع المفردات السلعية والخدمية التي تستطيع بعض الوحدات الانتاجية لدول الخليج تأمينها لها.

ان دخول العراق كعضو في مجلس التعاون لا يعد أمرا غريبا، فالعراق وحتى في ظل النظام السابق وقبل دخوله الكويت، كان عضواً في عدة منظمات خليجية ثقافية ورياضية، قبل تجميد عضويته فيها أوفصله منها. والاهم من كل ذلك، هو ان كلا من العراق ودول الخليج العربية الأخرى باتت تحت المظلة الإستراتيجية الأمريكية. وهذه المظلة قد تجد ضرورات في ربطهما ضمن منظومة أو تكتل إقليمي معين.

لكن تبقى هنالك تحديات تواجه دخول العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وهي معوقات ذات بعدين الأول خاص بالعراق والثاني خاص ببعض دول الخليج العربي لاسيما الكويت.

ففيما يخص العراق ، فان وضعه الحالي تحت السيطرة والاحتلال المباشر للقوات الأمريكية، فضلا عن وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي وحتى الأمني الداخلي، يزيد على ذلك معاناة اقتصاده الذي دمرت بنيته التحتية بفعل تداعيات السياسات السابقة على عام 2003، فضلا عن ترتب مديونية جراء تلك التداعيات ، اغلبها بسبب شراء ترسانات من الاسلحة؛ وتعويضات مالية .

يقابلها توجس خليجي من حجم التغلغل الايراني داخل العراق، وعدم تقديم العراق لمؤشرات تكفي وتطمأن دول الخليج من الاتجاهات التي سيسلكها مستقبلا. وبالتالي اذا ما استطاعت الحكومة العراقية من معالجة وتجاوز هذه المصاعب استطاع العراق ان ينهض ويستعيد دوره كقوة إقليمية، لكن هذه المرة قوة إقليمية داعمة ومعززة للموقف والوضع العربي. [25]

24-لمى مضر الامارة:تأثير البعد الأمني على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. مصدر سابق. ص 6.

25-د.عبد الله خليفة الشايجي:العراق وأمن منطقة الخليج العربي، تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت). ع/2008/19. ص ص150-153.

البعد الثاني،متعلق بترسبات احتلال العراق للكويت وما نتج عن ذلك من وجود روح عدائية، وعدم انسجام لكل ما هو عراقي بالنسبة لدولة الكويت.. فالى حد الان وبعد سقوط النظام السابق الذي كان هو السبب الرئيس في دخول الجيش العراقي للكويت، مازالت هناك دعوات كويتية على الاقل على الصعيد الداخلي تذكر بان الشعب العراقي غزا الكويت... وبالتالي اذا ما ارادت الأطراف المعنية دخول العراق لمجلس التعاون وايجاد منظمة إقليمية فاعلة عليها تجاوز ما حصل والتعالي على كل الجراح... فلا بد من التسامح وايجاد خط مشترك لترسيخ المودة وزيادة اطر التعاون والاتفاق.

اما ما يخص خيار دخول اليمن، فان ذلك ايضا من شأنه تعزيز مكانة مجلس التعاون، من خلال تقوية البعد السكاني اذ يقدر عدد سكان اليمن حتى تموز 2008 (23.013.367) [26].. فضلا عن تأثير إستراتيجي اذ سيمكن دخول اليمن إلى مجلس التعاون من توسيع اطلالة المجلس البحرية، على باب المندب والتوسع في الاطلالة على المحيط الهندي. فاليمن كمنطقة جغرافية مهمة لدرجة كبيرة. كما يساعد دخول اليمن على ايجاد عمالة رخيصة ويقلل من التعويل على الايدي الاجنبية. ان انضمام اليمن إلى المجلس سيكون عامل استقرار وسيساعد على فتح مجال الاستثمار في المنطقة نفسها، الامر الذي سيقلل من مخاطر مجازفات الاستثمار.

لكن يبقى هنالك تحدي اقتصادي وسياسي لانضمام اليمن، اذ سيقع على عاتق المجلس رفع المستوى الاقتصادي لليمن ليلائم مثيله في الدول الخليجية.فاليمن بوضعه الحالي يمثل عبئاً اقتصاديا على مجلس التعاون وذلك للتفاوت الكبير بين اليمن والدول الخليجية، إلى جانب عدم تؤهل الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاديات الخليجية، فاندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي يحتاج إلى اعادة صياغة وتعديل للكثير من القوانيين والتشريعات اليمنية بما يتواءم مع التشريعات الخليجية المتقاربة والذي يحتاج لفترة زمنية قد تكون طويلة نسبياً. يقابل ذلك، ان البيئة الثقافية–السياسية تختلف نوعما عما موجود في دول المجلس، واهمها طبيعة نظام الحكم في اليمن، والواقع القبلي فيها.ونفس الشيء يمكن ان يصدق على العراق يضاف اليه واقع الاحتلال الاجنبي .

وازاء كل ما تقدم، تطرح بدائل امام دول مجلس التعاون الخليجي في التعاطي مع اشكاليات المستقبل المتوسط، المتاحة أو الممكنة منها، ولعل اهمها البدائل التالية:

أ–تغيير طبيعة ووظيفة المجلس،

26- **WorldFactbook,http://www.cia.gov/cia**

ب-التوسع،في العضوية،

ج-الانفتاح على قوى إقليمية اخرى واهمها باكستان لغرض زيادة معدلات الاستقرار،

د-الانفتاح على قوى دولية اخرى لغرض زيادة معدلات الاستقرار،

هـ-تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

ولنأتي إلى تحليل كلا منها،

أ-تغيير طبيعة ووظيفة المجلس، وهنا لدينا بديلين:

-اما الاندماج فيما بينها بفدرالية أو كونفدرالية، بما ينطوي عليه ذلك من توحيد بخطوط عريضة للعملية السياسية وللسياسات الخارجية والدفاعية،وستكون كقوة قادرة على ممارسة سياسات التعايش في محيط توجد فيه كل من العراق وإيران؛

-او ان تلجأ إلى تغيير طبيعة مجلس التعاون، من كونه قائم على اعتبارات التضامن التي نشأ عليها، من خلال الاهتمام بالعامل الأمني ثم اضيف الاقتصادي اليه، إلى تنظيم قائم على اسس مصلحية، وهنا بامكانه ضم العراق واليمن إلى تكويناته وتشكيلاته دون حساسية سياسية أو امنية طالما ان التنظيم سيكون مجرد آليات للتنسيق والتنظيم وحسم الخلافات اكثر منه التعاطي مع اعتبارات السيادة لاي دولة منه؛حاله في ذلك حال تنظيمات الاسيان والايبك وغيرها.

ب-التوسع في العضوية: وفي اقل تقدير يمكن لدول المجلس ضم كلا من العراق واليمن أو احدهما جزئيا إلى عضوية المجلس، في التشكيلات غير القلقة، أو غير الحساسة. مثلا الالعاب الرياضية، أو الاجتماعات الاقتصادية، أو التعليمية،وصولا اما إلى ضم ايا منهما أو كلاهما على اسس قومية إلى المجلس، أو اعادة صياغة المجلس على اسس مصلحية جديدة، بحيث يكون اداة تنسيق مواقف سياسية واقتصادية بين أعضاءه.

ويمكن لدول المجلس ان تنظر في هذه الاحتمالات مع أو دون النظر في الاحتمال الثالث، المتعلق بانضمام إيران إلى مجلس التعاون. بمعنى ان تستبعد فكرة ضم العراق و/ أو اليمن، وتنظر إلى ضم جمهورية إيران لذاتها فحسب. وسواء حصل التغيير في تشكيلة المجلس بالشكل الكلي أو تم النظر في خيار ضم إيران لوحدها فانه سيكون لدينا بعض الواقع، والتي قد تبرز اثناء طرح هكذا مشهد.

وعلى الرغم من من كل التحديات التي تحول دون دخول العراق أو اليمن ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الا ان تجاوز هذه المصاعب سيسهم ايجابياً في تعزيز وتقوية فرص التعاون والتكامل في المنطقة وإنشاء تجمع وكيان واحد، يتميز بعرى وثيقة وهو ما

سيؤول–ان وجدت الإرادة– من ان تتصرف هذه الدول وكانها كيان واحد في مواجهة اي تحدي خارجي.

وفيما يتعلق بخيار انضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجي، لقد حدثت في إيران سلسلة من التغييرات، سواء في شكل النظام وتوجهاته، مع تعديل في إستراتيجية، بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها، بما يتلاءم مع المستجدات.. الا ان اتجاه النظام الإيراني إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الافكار الأساسية التي قام عليها، وانما محاولة التقارب مع معطيات دول الخليج، ومن اهم هذه المحاولات الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامي. وحتى يمكن ان تكون عملية انضمام ايران للمجلس مشروطة او محدودة .

ان التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين، ويمكن ان يأتي بآثار سلبية على دول الخليج اذا تركت المبادرة في يد الطرف الإيراني، لانه لا شك يسعى لتحقيق مصالحه ولو على حساب بعض أو كل دول الخليج العربية، حتى ولو كانت مبادراته تبدو في صورة معقولة، لان لديه القدرة على الانتقال من هذه الصورة إلى الوضع الذي يعطي الأولوية لمصالحه... وبالتالي ضرورة اخذ مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة خدمة لصالح هذا الأخير، وهو ما يتطلب التنسيق الواعي بين دول المجلس والتمسك بالوحدة الفكرية ووحدة المصالح بينها ومراعاة ان يكون هذا التقارب تدريجيا ومقنناً بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع إيران على حساب طرف خليجي آخر، وتجعل كافة الصفقات الإيرانية مع اية دولة خليجية صفقات متعادلة لا تؤدي إلى اثارة حساسية أو سوء ظن لدى دولة خليجية اخرى، لان هذا سوف يفسد العلاقات بين الدول الخليجية وسوف يفسد بالتالي التقارب الإيراني–الخليجي، ولذلك فمن الضروري ان تتفق دول مجلس التعاون على الدراسة وتقويم خطوات التقارب الإيراني تجاه كل دولة من دول الخليج واثارها المستقبلية على المجلس ودوله، وكذلك ردود الفعل التي ينبغي ان تتخذ حيالها، ويقدم المبادرات لحلول واقعية للمشاكل المعلقة بين دول الخليج وإيران، حتى تدرك إيران ان تحقق التقارب الكامل مع هذه الدول رهن بحل المشاكل المعلقة، وهذا التقارب ما هو الا وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وحتى تدرك إيران ايضا ان هذا التقارب لن يكون على حساب اية دولة عربية أو صديقة لدولة من دول الخليج.

الا اننا نستبعد إمكانية قبول انضمام إيران إلى مجلس التعاون الخليجي، بسبب استمرار الخشية من الهيمنة الإيرانية على بقية دول مجلس التعاون لاسيما وانها تصر على اعتبار الخليج العربي خليجا فارسيا ولا تقبل ابدا بتسميته بالخليج العربي، فضلا عن كون إيران دولة

تختلف من ناحية النسيج الاجتماعي مقارنة بدول مجلس التعاون... لكن ما تقدم لابد ان لا يمنع من ضرورة مشاركة إيران في مسالة الحفاظ على امن المنطقة بدلا من اعتبارها قوة تبطن عداءً خفيا وبالتالي يتصلب عرب الخليج تجاه اي موقف أو توجه إيراني، وهو ما لا يخدم دول الخليج بقدر ما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة،التي ستضمن بقائها لاطول فترة ممكنة باستخدام التهديد الإيراني وتخويف دول المنطقة بها.

ج-الانفتاح على قوى إقليمية أخرى واهمها باكستان لغرض زيادة معدلات الاستقرار، فهنالك خيار آخر لابد من اخذه بنظر الاعتبار وهو احتمال التصاعد بالعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والباكستان إلى مستوى تعاقدي (أمني / سياسي/ اقصادي)، مما يمثل هروبا إلى الامام من عقدة التحدي التاريخية المستعصية المتعلقة بالتهديد العراقي/ الإيراني ذلك لان هنالك الكثير من المصالح المشتركة بين الباكستان ودول الخليج والتي تعود باسبابها إلى ثقل الجالية الباكستانية في الخليج والعلائق الاقتصادية /التجارية القديمة ومصداقية الردع الباكستاني.

د-الانفتاح على قوى دولية أخرى لغرض زيادة معدلات الاستقرار، خيار التعويل على بعض القوى الدولية الصاعدة: لاسيما تلك التي يمكن ان تتحول مستقبلا إلى قوة دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأمور، وتفسح المجال لعالم متعدد الاقطاب، ولعل اهم تلك الدول هي روسيا والصين والاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا والمانيا التي يتعارض كثير من مصالحه مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يساعد دول المجلس من التخلص تدريجيا من مشكلة عدم الاستقرار الناتجة عن الوجود الأمريكي فيها، ويتخلص هذا المجلس من احتكار الهيمنة الأمريكية عليه، وتصبح هنالك إمكانية لوجود حقيقي وفاعل لكل دول العالم وليس للولايات المتحدة فقط؛ وبالتالي يصبح هذا المجلس مثلما قام ونشأ بمباركة أمريكية وتسبب بوجودها المباشر في المنطقة بطريقة أو بأخرى، فانه سيكون هو نفسه ايضا من يعين على اضعاف الوجود الأمريكي فيها شيئا فشيئا، وسيكون المجلس قائما على مباركة دولية أوسع.

الا ان هذا الخيار له تحديات ايضا، فهذه القوى لها مصالح ذات طبيعة خاصة مع الولايات المتحدة، فضلا عن ان كل من روسيا والصين مثلا تعاني من مشاكل داخلية، روسيا تحاول تقوية وضعها الداخلي والاقليمي ، فضلا عن ان مجالات حركتها الرئيسة اوروبا وليس الخليج[27]. في حين الصين لديها مشكلة تايوان ومحاولات هذه الاخيرة لإكمال الاستقلال عن الصين.. اما بالنسبة إلى فرنسا والمانيا فان هاتين الدولتين تحبذا تقوية مركزهما على الصعيد الأوروبي،

27- لمزيد من التفاصيل انظر : لمى مضر الامارة، المتغيرات الداخلية والخارجية ، ص 20 وما بعدها .

ومحاولة دعم وتقوية هذا الاتحاد لمواجهة اي مشكلة أو اختلاف. لاسيما وان هذا الاتحاد كما نعلم يضم العديد من الدول تملك من المصالح ما هو مختلف عن الأخرى.

هـ-تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، اما الخيار الذي نرى بانه سيبقى لفترة ليست بالقصيرة فهو استمرار العامل الأمريكي بلعب دور أساسي، فمن المتوقع ان تظل الولايات المتحدة القطب الرئيس في العلاقات الدولية وسيستمر تواجدها في العراق، كحليف سياسي، ويستمر تأثيرها فيه لفترة طويلة نسبيا، وسيستمر اهتمامها بالمنطقة ما سيؤدي إلى ميل الولايات المتحدة لتولي اي ترتيبات امنية في المنطقة بنفسها. ان احتلال العراق خلف لدى الخليجيين تحديات لا سابق لها، فهم امام تحديات جديدة أصبحت أمريكا بموجبه سيدة في الإقليم بلا منازع. وسنحت لها الفرصة لتفرض هيمنتها على الإقليم وبدت اكثر اصرارا، لفترة على نشر اسلوب التعاطي مع العراق في منطقة الشرق الأوسط ككل. الا ان اضطراب الوضع في العراق بسبب المعطيات الداخلية والإقليمية جعلها تراجع مراحل مشروعها في اقامة الشرق الأوسط الكبير (بابعاده الاقتصادية والتعليمية والسياسية)، وتجمده خلال هذه المرحلة لانه سينطوي على تداعيات من الصعب التحكم بها إقليميا، بفعل التداخل التاريخي والديني والمذهبي والقومي والقبلي والايديولوجي والسياسي. ذلك، ما وضع مجلس التعاون امام معضلة لا سابق لها.

الخاتمة

ان ما تقدم يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي ان تقوم بالاتحاد فيما بينها لان ذلك وحده هو الأساس الذي يمكن ان يقوم عليه امن المنطقة، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو على الاقل خفضها إلى ادنى مستوى، خاصة في مسائل الخلافات الحدودية أو السياسية.. وهو امر لن يتاتى ما لم يوجد هنالك ادراك مشترك بين هذه الدول للمصير المشترك ولمعنى الأمن بعيد المدى وبما لا يتعارض مع الأمن العالمي.. سيما بعد ادراك دول الخليج وبسبب من التجارب التي مرت على كل دول الخليج دون استثناء والتي كانت متمثلة بالحرب العراقية الإيرانية وانعكاساتها السلبية على هذه الدول، ومن ثم ما لحقتها من حرب الخليج الثانية اثر دخول العراق للكويت والذي ترتب عليه وجود أمريكي مكثف في هذه المنطقة لحماية مصالحه الحيوية، وما آل إليه الوضع في النهاية من احتلال مباشر للعراق وتأثيرات وتداعيات هذا الاحتلال السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي... وهذه امور لا يمكن حلها الا بتجاوز سلبيات الماضي والتعامل مع المعطيات الجديدة بروح وعقلية متفتحة .